CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **14 أيلول/سبتمبر 2010** **الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش حظر**

UNCTAD/PRESS/PR/2010/029 *
Original: ENGLISH

الأونكتاد يحذر من أن يؤدي التخلي المبكِّر عن التوسع المالي إلى انكماش حلزوني

التقرير يشير إلى أن الانتعاش العالمي يتخذ أنماط ما قبل الأزمة ويتطلب إعادة التوازن للحسابات الجارية في جميع أنحاء العالم

جنيف، 14 أيلول/سبتمبر 2010 - يحذّر اقتصاديو الأونكتاد في تقرير التجارة والتنمية لهذا العام من أن التخلي السابق لأوانه عن سياسات الاقتصاد الكلي المُحفِّزة للطلب في البلدان المتقدمة قد يتسبب في انكماش حلزوني يصاحبه هبوط في النمو والعمالة في جميع أنحاء العالم. ويحذّر التقرير من أن إنهاء تدابير الحفز قبل الأوان سعياً لإعادة الثقة إلى الأسواق المالية قد يحدث نتيجة عكسية.

وقد صدر اليوم **تقرير التجارة والتنمية لعام 2010**[1]، المعنون **"العمالة والعولمة والتنمية"**.

.Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press

(1) يمكن الحصول على تقرير **استعراض التجارة والتنمية، 2010**، (رقم المبيع E.10.II.D.3, ISBN 978-92-1-112807-9) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في بلدان كثيرة. والسعر هو 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وبإمكان المقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلبياتهم أو استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10، رقم الفاكس: 0027 917 22 41 +، البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ وبإمكان المقيمين في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وفي شرق آسيا الاتصال بالعنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A.، رقم الهاتف: 8302 963 212 1 أو 9646 253 800 1، رقم الفاكس: 3489 963 212 1، البريد الإلكتروني: publications@un.org، موقع الإنترنت: http://www.un.org/publications.

وما برح الاقتصاد العالمي يشهد منذ منتصف عام 2009 مظاهر انتعاش من أزمة تُعتبر أسوأ أزمة اقتصادية ومالية حدثت منذ الثلاثينات من القرن الماضي. وهذا الانتعاش تقوده اقتصادات السوق الناشئة، بينما تشهد البلدان المتقدمة تحسُّناً أضعف ويماثل حالة تزايد اختلالات التجارة والحسابات الجارية العالمية التي سبقت الأزمة. ومع تلاشي تدابير الحفز المالي شيئاً فشيئاً واستمرار أوجه القصور النظمي مثل عدم كفاية تنظيم الأسواق المالية واختلالات الحسابات الجارية العالمية، تتنبأ الدراسة بهبوط معدلات النمو مرة أخرى في عام 2011 في معظم البلدان.

ويشير التقرير إلى أن عدم تنسيق السياسات على مستوى مجموعة العشرين يُهدِّد بعودة هذه الاختلالات إلى الظهور، وبخاصة في البلدان المتقدمة. كما يشير التقريرإلى ان التقييد السابق لأوانه للسياسات المالية ينطوي على خطر الانزلاق من جديد إلى حالة الركود.

ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى العالم بنسبة 3.5 في المائة في عام 2010، بعد هبوط بنسبة 2 في المائة تقريباً في عام 2009 - للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. ومع حدوث التحسُّن، انتعشت التجارة العالمية من جديد منذ منتصف عام 2009، بعد أن بلغ الهبوط في قيمتها نسبة 23 في المائة في النصف الأول من العام الماضي. أما أسعار السلع الأساسية التي عادت إلى الارتفاع بعد المستويات المنخفضة التي شهدتها في الربع الأول من عام 2009، فقد عزّزت الدخول والإيرادات المالية الوطنية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى وجود طلب قوي من الاقتصادات الناشئة الآخذة في التصنيع بمعدل سريع، ولكنه يُعزى أيضاً إلى تجدُّد نزوع المستثمرين الماليين إلى المخاطرة.

ومع ذلك، يحذِّر التقرير من هشاشة التحسُّن وعدم انتظامه.

وتقود اقتصادات السوق الناشئة الانتعاش، وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية؛ إذ حقق بعضها معدلات نمو مؤلفة من رقمين في الربع الأول من عام 2010. وتجنبت هذه الاقتصادات حدوث عجز خارجي كبير وتراكمت لديها احتياطيات دولية يُعتد بها قبل حدوث الأزمة. ونتيجة لذلك، تمكنت هذه الاقتصادات من احتواء الزيادات التي حدثت في البطالة في أثناء الأزمة وتمكنت من تحقيق انتعاش سريع في الطلب المحلي. ومع عودة أحجام التجارة إلى مستوياتها السابقة للأزمة، يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لآسيا بنحو 8 في المائة هذا العام، بينما يُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية بنسبة 5 في المائة.

وعلى العكس من ذلك، كان الانتعاش ضعيفاً في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية. وقبل الأزمة، تعرضت هذه البلدان في كثير من الأحيان لعجز ضخم في الحساب الجاري واعتمدت بشدة على صافي تدفقات رؤوس الأموال المتجهة إلى الداخل. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب سياسات الاقتصاد الكلي التقييدية التي اتبعت لمواجهة الأزمة، وكثيراً ما كان ذلك يتم في إطار البرامج التي يقودها صندوق النقد الدولي.

ويشير التقرير إلى أن التأثير المباشر للاضطراب المالي على البلدان الأفريقية كان أضعف، بما أن اندماجها في الأسواق المالية الدولية أضعف كثيراً من اندماج المناطق النامية الأخرى. وبينما يتوقع بلوغ معدل النمو في أفريقيا ككل 5 في المائة في عام 2010، سيقترب هذا المعدل من 6 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب أفريقيا).

وفي البلدان المتقدمة، كما في بعض اقتصادات السوق الناشئة، حالت برامج الإنقاذ المالي دون انهيار النظام المالي، بينما عوضت السياسات المالية والنقدية الداعمة بطء الطلب الخاص. ونتيجة لذلك، عادت معظم البلدان المتقدمة إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية بين الربعين الثاني والرابع من عام 2009. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن نمط الانتعاش يماثل إلى حد بعيد نمط النمو غير المتوازن الذي شهده الطلب العالمي في الفترة السابقة للأزمة. وهذا الوضع لا يسمح قط بمعالجة المسألة التي تدخل في صلب أزمة عام 2008. فقد شهدت الولايات المتحدة زيادة في الطلب المحلي تفوق الزيادة في البلدين الرئيسيين اللذين حققا فوائض في الحساب الجاري - وهما ألمانيا واليابان - حيث استمرت ديناميات النمو والعمالة تعتمد بشدة على الصادرات. ويضيف التقرير أن أوروبا أصبحت في الشهور الأخيرة، بسبب مشاكلها المتعلقة بالديون التي هي في معظمها ديون نشأت في الداخل، مركز الأزمة العالمية والعنصر البطيء في الانتعاش.

ولاحظ الأمين العام للأونكتاد سوباتشاي بانيتشباكدي في العرض العام للتقرير أن "النهوض من الكساد لن يستمر إذا ظل يتركز على عوامل مؤقتة، مثل دورات المخزون وبرامج الحفز المالي الاستثنائية، وإذا بقيت أوجه القصور التي تسبب في الأزمة مثل النظم المالية غير المنظمة، وانعدام المساواة في الدخول، والاختلالات العالمية".

ويحذر تقرير التجارة والتنمية من أن انتشار التقشف المالي في جميع أنحاء أوروبا وتداعي توافق مجموعة العشرين بشأن المواجهة المشتركة للأزمة ينذر بعودة الركود الإقتصادي ثانية ، بل بحدوث انكماش حلزوني. والتخلي السابق لأوانه عن سياسات حفز الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي سعياً لتقليل عجز الميزانية واستعادة ثقة الأسواق يعني أن على هذه البلدان أن تعتمد في انتعاشها على الصادرات. وهنا تنشأ مشكلة "الانتفاع المجاني": فهذه الدول تنقل عبء رعاية حفز الطلب إلى الآخرين وتصدير البطالة إلى بقية أنحاء العالم. ونظراً لأن البلدان لا تستطيع أن تعتمد جميعها في الوقت نفسه على الصادرات، فللمرء أن يتساءل بشأن المصدر الذي سيأتي منه الطلب على الواردات. ويذكر التقرير، كقاعدة عامة، أنه "ينبغي للحكومات ألا تسحب الحفز إلا بعد تحقيق انتعاش كامل للطلب المحلي الخاص في بلد كل منها".

ويذكر التقرير أن التنسيق على مستوى مجموعة العشرين يشهد حالياً هذه المشكلة: فمنطقة اليورو، بالتزامها بالتقشف المالي، قد تحقق انتفاعاً مجانياً من حوافز الطلب في الاقتصادات الأخرى، مثل الولايات المتحدة التي تتبع سياسات توسعية أقوى. ويؤكد التقرير أن الاتفاق بشأن مواجهة الأزمة مواجهة ملائمة لم يعد له وجود.

وبالرغم من التحسن الأخير، يعاني عدد كبير من البلدان حالياً من أعلى معدلات بطالة تشهدها الأعوام الأربعين الأخيرة إذ ما برحت نسبة العمالة إلى السكان تنخفض منذ عام 2008. ويخلص الأمين العام سوباتشاي في العرض العام للتقرير إلى أنه من الضروري مواصلة الموقف التوسعي للسياسة المالية بغية منع حدوث انكماش حلزوني واستمرار تفاقم وضع العمالة".

*** ** ***